ولا بدّ من إشارة أخيرة الى ان اليابان قد سمحت بقدر من الأمل والانشغال الفلسطيني بعلاقات اقتصادية، قابلة للتطوّر مستقبلاً، معها.

قفزة في العلاقة اليابانية ـ الاسرائيلية

في فترة شهدت سقوط المصداقية العربية الى الحضيض، واحتدام الصراعات والتناقضات العربية ـ العربية، واستعار الحرب العراقية ـ الايرانية، واصرار الادارة الاميركية على ان منظمة التحرير الفلسطينية، التي عرفها العالم حتى العام ١٩٨٢، قد «لفظت أنفاسها»، قفزت العلاقات اليابانية ـ الاسرائيلية قفزة واسعة الى أمام في العام ١٩٨٥، بعدما ظلّت هامشية ومحدودة قبلاً[١١]. وكانت زيارة اسحق شامير لطوكيو في ذلك العام، باعتباره وزيراً لخارجية اسرائيل حينذاك، الأولى من نوعها على هذا المستوى منذ اقامة اسرائيل، وواحداً من مؤشرات عدّة الى تحوّل في الموقف الياباني، يغاير مساره السابق. وقد تضاعفت المبادلات التجارية بين اليابان واسرائيل ثلاث مرات خلال خمس سنوات؛ كما تشعّبت مجالات تعاونهما لتدخل آفاقاً جديدة، أهمها التعاون الوثيق في مجال الالكترونيات والاجهزة الدقيقة المتطوّرة، وخاصة ذات الاستخدام العسكري، ناهيك عن برامج مشتركة سمحت بها القنوات الخطيرة التي فتحتها عضوية كل من اليابان واسرائيل في مبادرة الدفاع الاستراتيجي الاميركية (حرب النجوم). كذلك ازدادت، وتنوّعت، الصادرات الاسرائيلية الى اليابان، بما استتبعه نشاطات اسرائيلية رديفة وتابعة جديدة[١٢]. ونشير، هنا، الى ان إقامة أكبر مركز للدراسات اليابانية في منطقتنا، من قبل اسرائيل، تمثّل احد المؤشرات الى الأهمية الاستثنائية التي توليها اسرائيل لتطوير علاقاتها مع اليابان في المرحلة المقبلة، والى التقدير الاسرائيلي الدقيق للدور الهائل الذي ينتظر ان تلعبه اليابان في النظام الدولي الجديد، مع مطلع القرن الحادي والعشرين. ولعلّ هذا ما يفسّر تكثيف الجهود الاسرائيلية لخلق لوبي اسرائيلي في اليابان، ومضاعفة التوجّه الاسرائيلي الى الرأي العام الياباني في السنوات الاخيرة. بل اننا نزعم انه ليس تطرّفاً، ولا مغالاة، وقوفنا عند ما لاحظنا من تزايد حالات زواج دبلوماسيين، واعلاميين، وذوي نفوذ، يابانيين باسرائيليات، بما اعتبرناه أكثر من مجرّد ظاهرة عادية وطبيعية.

ويبدو ان ما يفتح شهية اسرائيل، حالياً، على تعزيز نفوذها في اليابان، وعلاقتها معها، ليست الاهمية الاقتصادية الهائلة لليابان فحسب، وانما ما طرأ، مؤخراً، كذلك، من تعديلات على السياسات الدفاعية اليابانية، في اطار تحمّل اليابان للمزيد من أعباء التحالف الغربي في المحيط الهادىء، الامر الذي استدعى نموّاً هاماً في قطاعات صناعية وتكنولوجية يابانية ذات طبيعة واستخدامات عسكرية[١٣]، ممّا يتيح لاسرائيل دوراً، ربما كان كبيراً، في التعامل مع تلك القطاعات.

لقد لعبت عوامل عديدة دوراً في تسهيل هذا التطوير في العلاقة اليابانية ـ الاسرائيلية، قد يكون أبرزها العوامل التالية:

- انهيار سوق النفط في العام ١٩٨٦، ممّا أفقد النفط العربي كثيراً من أهميته.
- تضعضع مصداقية، وفاعلية، الدول العربية، نتيجة صراعاتها الداخلية العبثية، وخلافاتها المزمنة، غير المبرّرة في معظمها، فيما بينها، وتقلّب أهدافها المشتركة، وانخفاض الالتزام بتلك الاهداف.
- الخرق الاستراتيجي الهائل الذي أحدثته ممارسات الرئيس المصري السابق،